



PROVISIONAL

A/37/PV.25
14 October 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الاثنين ، ١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٠ / ٣٠

(اليمن الديمقراطية)

السيد الأشطل

(نائب الرئيس)

الرئيس :

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمات كل من :

السيد نوغوييس (باراغواي)

السيد أوييني (أوغندا)

السيد نارند ورب (سورينام)

السيد مين (غينيا - بيساو)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza

مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة

من المحضر .

82-63145/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد نوغويس (باراغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم وفد
 باراغواي اود ان اتقدم بالتهنئة الى السيد هولاي على الشرف الذي حظي به لصفاته
 الشخصية البارزة وخبرته الدبلوماسية المعروفة وذلك بانتخابه لقيادة عمل الجمعية العامة .
 ونتقدم بخالص امانينا للامين العام لنجاحه في ادارة العمل الهام الذي اسند اليه
 ولسنا نقول هذا لمجرد تقديرنا للامين العام ولكن لاننا نحس بامتنان له ما يبهره بوصفنا من
 امريكا الجنوبية . ويسعدنا ان نرى السيد بيريز دي كوبيار يقدم كل يوم الدليل الواضح على
 مهاراته وتفانيه في عمله ، كما يتضح من التقرير الذي تقدم به الى هذه الجمعية العامة ،
 وهو التقرير الذي يضم في ايجاز العديد من الاقتراحات البناءة ، في وقت تبذل فيه الجهود
 لتحقيق العيش في سلم وكرامة ، رغم التقدم المحفوف بالمخاطر .
 ان وفد بلادى يشاطر الامين العام قلقه الذي حوّه على مناشدتنا توخي التعقل
 والعمل الفعال . ونحن نشاطره آماله ، ونبدي استعداد باراغواي للتعاون معه في
 جهوده النبيلة في ظل ولاية منظمنا ، وفي ضوء المهمة التي حددها الميثاق ، وهي تجنب
 الانسانية احزانا يعجز عنها الوصف نجمت عن الحرب ، ونعيد التاكيد على ايماننا بالحقوق
 الانسانية الاساسية ، وضرورة اقامة ظروف تجعل من الممكن لجميع شعوبنا ان تعضي قدما في
 جو من التعايش السلمي العالمي يقوم على الاحترام المتبادل والعدالة والحرية .
 ولعل العام الماضي ، اكثر من اى عام اخر في حياة منظمنا ، قد اتسم باستمرار
 سيطرة العنف على اجزاء مختلفة من العالم . وكما اشار الامين العام فاننا نسينا باصرار
 انتحارى السنوات الست من العذاب والدمار التي عاشها العالم قبل انعقاد مؤتمر سان
 فرانسيسكو . حتى اننا لم نتعلم بدكا كيف ندير نظام الامن الجماعي وهو الاداة الوحيدة
 المتاحة لنا للحفاظ على جيلنا والأجيال القادمة من الكارثة الشاملة .

ويستبد بنا الخوف - وهو خوف صحي وله ما يبرره - الذي يندرنا ويحدونا الى تفهم الأخطار التي تحدق بنا .

ومع جميع العيوب الموجودة في عدم الكمال الانساني ، فان الميثاق لا يزال هو الصك الوحيد الصالح لايجاد الحلول ، ولو كانت وقتية ، لتخفيف الحالة الحرجة التي تواجهنا .

ان المؤتمرات المختلفة بشأن نزع السلاح ، والتي عقدت منذ أيام عصبة الأمم ، لم تقدم لنا حتى الان الامل في نتيجة مباشرة بالخير . انها الدول العظمى والدول التي تسعى أن تكون في مصاف الدول العظمى هي التي تتحمل المسؤولية الضخمة في أن تضرب المثل للعالم في الحكمة والاحترام الحقيقي للحياة ، التي هي أكثر الحقوق الانسانية أهمية .

ان الادلاء ببيانات حول مبدأ المساواة بين الدول في السيادة ، يصبح عديم المعنى ، اذا كان مصير الانسانية مرتبط بمصالح اولئك الذين يمتلكون الطاقة الذرية ، بكل ما تمثله من رعب . وكذلك لا معنى ، للنوايا الخاصة بالنهوض بالرفاهية العامة للشعوب اذا كانت هنالك مبالغ هائلة مخصصة لافناء الشعوب في دائرة مفرغة للردع ولا نعرف الى متى سوف تستمر . وعلاوة على ذلك ، فان الارهاب الذي يمارس على الصعيد الوطني والارهاب المصدّر الى ما وراء الحدود من قبل بعض الحكومات كلاهما اجرامي ويمثل تعبيراً بليغاً عن موقف محموم لا يمكن أن نقارنه الا بتهديد المحرقة الذرية .

ورغم الصعاب التي لا يمكن تجنبها عند تناول هذه المسألة في اللجنة السادسة ، فان وفدي يطالب بأن نعجل بدراسة مشاريع الصكوك الدولية المخصصة لدرء ذلك الخطر الهائم المتمثل في الارهاب المكثف ، ومن هذه الصكوك على سبيل المثال قانون الجرائم المخلة بسلم الانسانية وأمنها ، والاتفاقية الدولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم . ان هذه الصكوك وغيرها من الصكوك القانونية الملزمة دولياً ، الى جانب معاهدات لاهاي ومونتريال وطوكيو التي انضمت بلادي اليها ، كلها يجب أن توفر مجموعة من الأحكام يمكنها أن تضع حدا لهذا الضرب من الاجرام .

لقد خاضت باراغواي حروباً بطولية . وقاست بلادي ليس فقط من ضياع أرواح ابنائها بصورة مدمرة بل أيضاً قاست مصاعب الاحتلال العسكري وآلامه وتشويهه لتراثها . لذلك فنحن نرفض ونندد بحزم القضاء على سيادة أفغانستان من قبل الاتحاد السوفياتي ، افغانستان التي تناضل بدأب من أجل الذود عن استقلالها . وبنفس الطريقة نحن نندد بتدخل فبييت نام في كمبوتشيا ، ولا يمكننا الا أن نندد بالمذابح البشعة التي يتم ارتكابها ضد الجماعات العزل في لبنان . ان كل هذه الاحداث وغيرها من الاحداث التي تتردد أنباؤها السيئة الآن يبدوا أنها تستهدف هدفاً واحداً لا يعقل وهو تخدير حسننا والقضاء على ضميرنا تماماً . ومع هذه الصورة السلبية التي تدفعنا الى التشاؤم ، نود أن نقول ان بلادنا ترحب ، رغم ذلك ، ببعض الدلائل الايجابية على ظهور قدر من التفاهم على الصعيد السياسي الدولي .

ونعرب عن أملنا الشديد في أن تكفل الجهود التي تقوم بها جمهورية كوريا بالنجاح ، وذلك من أجل توحيد شبه الجزيرة من خلال مفاوضات مباشرة مع جمهورية كوريا الشعبية . ونأمل كل الأمل أن تستمر الجهود التي بدأت عام ١٩٧٩ تحت الإدارة الحكيمة للأمانة العامة .

ان باراغواي تحيا منذ أكثر من ربع قرن في جو من الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي على أساس نظام ديمقراطي صحيح يتم ادارته بتفان ثابت لخدمة المصالح العليا للجمهورية . ورغم حالة التردى العام الخطير للموقف الاقتصادي والمالي الدولي ، فان بلادى تجد نفسها في موقف يتيح لها الاستفادة من معدل نمو من أكثر المعدلات ارتفاعا في القارة . فديننا الرسمي الخارجي قد أصبح في وضع مناسب تماما ، وميزانيتنا العامة قد أصبحت متوازنة ، كما أن معدل البطالة هو معدل منخفض ولا يمثل مشكلة اجتماعية . ورغم ذلك فاننا جميعا مدركون لضرورة الالتزام الذى يقع على الدول النامية بأن تعمل على أن تصوب - من خلال العمل المشترك - أوجه القصور غير المقبولة لهيكل اقتصادى يضر بأسعار موادنا الأساسية ، ويؤدى الى الخلل في النظام النقدى ، ويجمد ويصيب بالشلل الحياة التجارية الدولية .

واننا نؤمن دائما بالخطط الخلاقة لشعبونا . وفيما يتعلق بنا ، نحن المواطنين في باراغواي ، فان رئيسنا منذ توليه منصبه أعلن :

" ان الشعب هو المصدر الذى تنبثق منه الروح التي تمكن باراغواي من الاضطلاع بدورها على الصعيد الدولي ، وان الشعب هو الجوهر الاساسي الذى يدعم قوانا ويغذيها وذلك من أجل الوصول الى القمة ، دون خلل في مسيرتنا ، وحتى نفرض عالمنا المجيد كرمز خالد للعظمة الوطنية " .

ان حكومة بلادى ، الى جانب دول أخرى في امريكا اللاتينية ، قد وافقت على طلب ادراج البند ١٣٥ في جدول أعمال دورة الجمعية العامة الحالية وهو البند الذى يتعلق بمسألة جزر مالفيناس . وباتخاذنا هذا القرار فان باراغواي انما تؤكد على مواقفها السابقة التي اعتمدها خلال الدورتين الاستثنائيتين لمنظمة الدول الامريكية المنعقدتين في

ايار/ مايو وحزيران /يونيه من العام الحالي ، وذلك من أجل النظر في النزاع المسلح الذي اندلع في جنوب الأطلسي . واذ ندرك خطورة المجابهة العسكرية ، التي كانت تقترب من أراضي قارتنا في ذلك الوقت ، اتحدت بلادى في عمل متضامن مع الدول الأمريكية وذلك من أجل درء الأزمة رغم ان الحالة الناشئة عن الاحداث التي كانت جارية وعن المفاوضات التي كانت تستهدف التوصل الى اتفاق لم تكن تتيح أملا كبيرا في تحقيق حل تفاوضي . واليوم انطلاقا من نفس روح الصداقة حيال طرفي النزاع حول جزر المالديف ، وانطلاقا من روح المسؤولية والحس بالتزاماتنا كأعضاء في المجتمع الدولي ، فان وفدنا قدم بالاشتراك مع الدول الأمريكية الأخرى مشروع قرار سيعرض على دورة الجمعية العامة هذه بهدف التوصل الى ايجاد حل عادل وكريم للنزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اننا نأمل بشدة أن يتم ، بصورة مشرفة ، حل النزاعات المتعلقة بتعيين الحدود الإقليمية القائمة في الوقت الحالي - ضمن نزاعات أخرى - بين الأرجنتين وشيلي ، ونزاع الاكوادور وبيرو ، وأيضا غيانا وفنزويلا ، وأن يكون ذلك مثلا يقتدى به .
 وخلال العملية الشاقة للدستور ، واجهت الأمم الأمريكية دون استثناء ، صعابا بالنسبة لعملية تعيين حدودها الإقليمية بشكل نهائي . وهي صعاب نجمت عن الخلل الإداري الذي ورثناه من التاج الأسباني فيما يتعلق بتحديد الدوائر السياسية . التي مارس فيها التاج الأسباني هيمنته الاستعمارية وسلطته .

لقد كان ذلك من بين أسباب النزاع المسلح القائم بين أمم قارتنا ، التي تسمى من خلال هذا السبيل لايجاد حل لنزاعاتها . وعلى سبيل المثال ، لقد رأيت باراغواي أراضيها تتقلص خلال تاريخها الذي استعمرت خلاله ، إذ أنه بعد أن كانت تضم في البداية كل المنطقة المعروفة اليوم باسم ريودي لابلاتا ، فقط اقتطعت منها مساحة من الأرض تبلغ ٢٠٠ فرسخ على ساحل المحيط الهادئ . وكانت بلادى في القرن السادس عشر تسمى " إقليم الانديز الضخم " وكانت كافة خرائط القرن السابع عشر تقدم البحر الملاصق لسواحل الأرجنتين الحالية وأوروغواي تحت اسم " بحر باراغواي " .

ان هذه الإشارة تكفي لكي نذكر بأن عملية التشكيل الإقليمي لجمهورياتنا الأمريكية ، قد تمت نتيجة تضافر الظروف التي تعاقبت بشكل قد يثير السعادة أو الأسى . وعلى كسل حال ، وأي كان شكلها ، يجب علينا أن نقبلها بناء على قوة التاريخ ذاته .
 انه من الصعب علينا ، في ضوء ذلك ، أن نتخيل أن فشل المفاوضات الدبلوماسية في ايجاد حل للمنازعات الإقليمية بين شعوبنا طبقا لنظرية كلوزيفيتس ، ينبغي أن يؤدي بالضرورة الى عمل مسلح .

ان وفد بلادى يعبر عن امانيه الحارة في أن يتم حل النزاعات الإقليمية التي أشرت اليها ، وذلك انطلاقا من روح التضامن الأمريكية ، وبشكل يتفق مع الرغبة المخلصة والأكيدة في انشاء نظام فعال من أجل تحقيق رفاهية ومستقبل شعبنا .
 وحيث انني قد أشرت الى العملية التي تم من خلالها تعيين الحدود لدولنا في

امريكا اللاتينية ، يجدر أن نقول بأن باراغواي قد تقلصت لتصبح بلدا غير ساحلي . وبهذه الصفة فإنها تأمل في أن تستخدم كافة الوسائل المشروعة التي يوفرها المجتمع الدولي لممارسة التحكيم لصالح الدول التي لا توجد لها سواحل على البحر .

وهناك اتفاقات بين بلادى والدول المجاورة من أجل تيسير العبور النهري والبرى لتمهيد الوصول الى البحر . وفي الوقت الحالي ، تنظر حكومة باراغواي — على أساس مشروع تم وضعه — في امكانية اقامة المشروعات الضرورية من أجل ربط شبكة السكك الحديدية الوطنية بها مع شبكة السكك الحديدية في جمهورية البرازيل ، حتى يمكن أن تكون لدينا وسيلة هامة أخرى للوصول الى المحيط الذي نحتاج اليه بشكل كبير .

اننا دولة غير ساحلية ، ولذلك فقد اهتمنا كثيرا بمسألة تعيين الحدود الناشئة عن مثل هذا الوضع الجغرافي . ولذلك شاركت بلادى في المؤتمرات المتعلقة بقانون البحار منذ ١٩٥٨ . كذلك شاركت بلادى في وضع مشروع اتفاقية سوف تعرض للتوقيع عليها بالنسبة لبلداننا في جامايكا اعتبارا من كانون الأول / ديسمبر القادم .

وأستطيع أن أقول لكم ان بلادى تأمل ، من الآن فصاعدا ، في أن تحصل من الاتفاقات القادمة على كافة الميزات التي ترد فيها والمخولة للدول غير الساحلية .

ان بلادى ، طبعا لجغرافيتها ، تشارك في حوض ريو دى لابلاتا . ولذلك ، فاننا ننتهج سياسة حقيقية من أجل تكامل اقليمي فعال ، وبشكل يسمح لنا باستغلال الموارد الطبيعية المشتركة مع الارجننتين واوروغواي والبرازيل وبوليفيا الى أقصى حد .

لذلك ، يسعدني أن أبلغ هذه الجمعية العامة بأنه في ٥ تشرين الأول / نوفمبر القادم سوف يجتمع في المنطقة المتاخمة لحدود بلداننا الجنرال الفريد و سترويسنر رئيس جمهورية باراغواي ، والجنرال خوا بابيتستادى اوليفيرا فيغويرادو رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية ، وذلك من أجل الافتتاح الرسمي لمنشأة اتايو الكهرومائية وهي أكبر منشأة كهرومائية في العالم ، ذات طاقة قدرها ١٢ ٦٠٠ ميغاوات ، ونتاج تقريبي قدره ٧٥ بليون كيلوات/ساعة سنويا .

لقد أردت أن أنهي حديثي بمثل واضح بليغ عما يمكن للشعوب أن تفعله حينما
تحدوها روح التعاون الأصيل والتفهم النموذجي . لقد قال الرئيس سترويسنر :
" ان السلام أساس كل ما يسمح لنا بالتقدم صوب المستقبل بنفس خالصة
وبصيرة ثابتة . غير أن ذلك يمثل أيضا سببا كافيا للدفاع عن السلام ضد أولئك
الذين يجعلون من الحرب وسائل للهيمنة ، ويجعلون من الديمقراطية حجة لخنق
الحرية " .

اننا نتمنى لجميع شعوب أمريكا الشقيقة وجميع شعوب عالمنا مستقبلا يرفرف عليه
السلام البناء ، ونتمنى أن تنقش على الأبد تلك الآلام التي تعاني منها شعوب قارتنا
الشقيقة بشكل مأساوي . كما نأمل أن يكون لأمريكا وجودها القوي على الصعيد العالمي ،
وبشكل يوفر لها كل التقدير والاحترام ، وعلى أساس من مشاعر تؤمن بمبادئ الاستقلال
والحرية التي أضاءت مشاعل خوزيه غاباردى فرانسيس ، وسولانولوبيز ، وبوليفار ، ومارتيني ،
وخواريز وخوزيه بونيفاسيو وسان مارتين ، وكثيرين غيرهم من عظماء الرجال الذين أعطوا
لأممنا مثلا خالدا للكرامة الانسانية .

السيد أويبي (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد علق شعب أوغندا آماله في سبيل تحقيق السلم والأمن الدوليين على هذه المنظمة التي أنشئت منذ سبعة وثلاثين عاما خلت ، بعد واحدة من أكثر الحروب التي شهدها هذا الكوكب خطورة . وان الارادة الجماعية التي أعربت عنها شعوب الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ ، في أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ، ينبغي لها أن تظل الهدف الأساسي للأمم المتحدة .

اسمحوا لي باسم وفد أوغندا ، أن أتقدم بالتهاني الحارة للرئيس السيد هولاي ، لانتخابه بالاجماع لتولي رئاسة الدورة العادية السابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان خبرته الدبلوماسية العريضة ، ومعرفته الواسعة بالأمم المتحدة ، تؤهله بشكل فريد للاضطلاع بالمسؤوليات الجسيمة التي كلفناه بها . وان ارتياحنا بانتخابه يزداد أكثر لكونه آت من هنغاريا ، البلد الذي تربطه بأوغندا علاقات حميمة .

وأعنتم هذه المناسبة لكي أشيد بالغ الاشادة بسلفه ، سعادة السيد عصمت كتاني ، نائب وزير الشؤون الخارجية للعراق ، فالسيد كتاني قد ترأس دورات متعاقبة للجمعية العامة بمهارة فائقة ، وبتفان ، وواقدار . ونحن نتمنى له كل التوفيق في محاولاته في المستقبل . وأود أيضا ، في هذه المناسبة ، أن أشيد بحرارة بالأمين العام المرموق ، سعادة السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، الذي عمل بجد منذ انتخابه لهذا المنصب الرفيع ، بشجاعة كبيرة وبالتزام نادر ، لكي يستعيد لمنظمتنا سلطتها ويعزز فعاليتها .

اننا نجتمع هنا اليوم ، في وقت نجد فيه أن مسألة ناميبيا تسيطر على أذهاننا . واننا نتساءل بالحاح أكثر من أي وقت مضى : متى ستصبح ناميبيا حرة ؟ والى متى سوف تستمر المناورات الحالية بارجاء يوم الاستقلال لشعب ناميبيا ؟

وفي الرحلة الطويلة نحو استقلال ناميبيا ، ليس هناك من حاجة لأن نعد مرة أخرى كما فعلنا في مناسبات عديدة ، عندما كانت آمالنا لا تكاد تنتعش حتى يتم سحقها على الطريق في لحظة حاسمة . وخلال الشهور الثلاثة الماضية ، اطلعنا على التقارير المعلنة على نطاق واسع حول التقدم الكبير نحو تسوية تتم عن طريق التفاوض . ولكننا اليوم ، ومهما حاولنا التركيز للرؤية عن بعد ، فاننا لا نرى أي دلالة حقيقية ولموسة بشأن هذه التسوية . وبدلا من ذلك ، فاننا نشهد اقحام عناصر خارجية ليست لها صلة بهذه المفاوضات .

ونحن لا نرى أى تبرير للربط بين استقلال ناميبيا وتواجد العسكريين الكوبيين في أنغولا .
فالحالة الأولى هي قضية واضحة للاستعمار ، وقد تم معالمتها على هذا الأساس من قبل الأمم
المتحدة ، ومن قبل المجتمع الدولي بأكمله . ومن ناحية أخرى ، فإن الحالة الثانية تعتبر ترتيبا
ثنائيا ، وهوليس بالترتيب الفريد من نوعه ، بين بلدين مستظنين ذوى سيادة ، وعلى أية حال ،
كيف يمكن لأى منا نسيان أن وجود العسكريين الكوبيين في أنغولا إنما جاء في المقام الأول نتيجة
لعدوان جنوب افريقيا ضد أنغولا .

وفضلا عن ذلك ، فإن هذه الأعمال العدوانية لا تزال مستمرة دون توقف حتى يومنا هذا .
وحتى ونحن نتداول هنا اليوم ، فإن قوات جنوب افريقيا ما زالت تحتل الاقليم الجنوبي لأنغولا .
واننا نتحدى أى شخص يعطينا مثلا واحدا على دخول أنغولا الى جنوب افريقيا ، بالعسكريين
الكوبيين أو بغيرهم .

وان الذين ينادون بهذا الربط يحاولون أن يعيدوا صياغة التاريخ وتزييفه . ورغم
الحقائق الواضحة فانهم على العكس من ذلك يسعون لخلق عالم وهمي ، عالم نجد فيه المعتدى
يبدو وكأنه الضحية ، والضحية الحقيقية تظهر وكأنها تهديد للمعتدى .

ان هذه الرابطة المزعومة تعتبر خطة باعثة على الشكوك بالفعل ، وهي أمر غير مقبول
على الاطلاق ولا يمكن التغاضي عنه . ونريد أن نصرح مرة أخرى ، بأن قرار مجلس الأمن
٤٣٥ (١٩٧٨) ، لا يزال الأساس الوحيد للعمل على ايجاد تسوية عن طريق التفاوض بشأن
استقلال ناميبيا .

وأود أن أؤكد ، فضلا عن ذلك ، على المسؤولية السياسية والأدبية التي تقع على كاهل
الدول الغربية الخمس في هذا الشأن . ونحن نهيب بالدول الغربية الخمس أن ترقى الى تلك
المسؤولية ، وأن تسعى نحو نهاية فورية لصلف جنوب افريقيا وتسويقها .

اننا نحیی شعب ناميبيا ، تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ،
الممثل الحقيقي الوحيد ، على النضال البطولي الذى تشنه ضد الدولة المحتلة ، فضلا عن حنكتها
السياسية التي دللت عليها أثناء عطية المفاوضات .

وفي جنوب افريقيا ذاتها ، لا يزال الموقف يتدهور بصورة ملحوظة ، ولا يزال نظام الاقلية العنصرى يمارس سياسة القهر على غالبية الشعب دون رادع . وان المناضلين الأحرار قد حكم عليهم بالموت من قبل محاكم الفصل العنصرى . كما أن حركات اتحادات العمال تتعرض لأكثر القوانين قمعا . وقد تم اغتيال المعارضين لسياسة الفصل العنصرى في مراكز الاعتقال وفي الدول المجاورة وتم ترحيل النساء والأطفال الذين لا حول لهم ولا طول ، بالقوة من مستوطناتهم الحضرية وقذف بهم كالفضلات في أماكن نائية غير منتجة .

وفي محاولة يائسة لتعزيز نظام الفصل العنصرى ، واشاعة الفرقة بين صفوف المغلوبين على أمرهم ، فان نظام بريتوريا حاول أن يختار بعض القطاعات من المجموعات المغلوبة على أمرها وأن يضمها في هيكله الذى يتسم بالفصل العنصرى ، بينما نجد أن هذا الهيكل يستبعد الاقلية الكبرى من ممارسة القوة السياسية أو الاقتصادية . وان سياسة " فرق تسد " ، شأنها كشأن الألعاب السابقة لها ، لا بد أن تفشل .

وفضلا عن المقاومة الداخلية التي تزداد يوما بعد يوم ، ينبغى على المجتمع الدولى ألا يألوجهذا العزل نظام الاقلية العنصرى . واننا ندين تلك الدول التي لا تزال تعزز نظام الفصل العنصرى ، بتواطئها مع هذا النظام في المجالات العسكرية والاقتصادية والنووية . وفي هذا الصدد ، فاننا نود أن نرى التنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ، الذى يقضى بفرض حظر للأسلحة ضد نظام الاقلية العنصرى . واننا نهيب بمجلس الأمن أن يتصرف بسرعة لسد الثغرات القائمة في نظام حظر الأسلحة .

ونحن نفتنم هذه المناسبة ، لنشيد بدول المواجهة في التزامها الذى لا يكل للقضية الحرية والعدالة في افريقيا الجنوبية . ونؤكد أيضا مرة أخرى تضامننا مع حركات التحرير في الجنوب الافريقي في نضالها العادل لتحرير أراضيها من براثن الاستعمار والعدوان ، وصورة خاصة نحيب المجلس الوطنى الافريقي لاسهامه الكبير في هذا الشأن .

ونفتنم هذه المناسبة أيضا ، لكي نؤكد من جديد تأييدنا للنضال المشروع لشعب الصحراء تحت زعامة منظمة بوليساريو .

وفي الشرق الأوسط ، نجد أن شعوب المنسطقة اليوم تعيش في كابوس مرعب ، ان هذا الكابوس بدأ بالعدوان الضخم غير المبرر المتمثل بالغزو الاسرائيلى للأراضي اللبنانية في حزيران /

يونيه من هذا العام . وقد استخدم فيه بعض الأساليب اللاإنسانية في الدمار الشامل ، مثل القنابل العنقودية والفسفورية ، وقد قامت القوات الإسرائيلية بذبح آلاف اللبنانيين والفلسطينيين وقد كانت غالبيتهم من المدنيين الأبرياء العزل . وقد صدنا مؤخرا صدمة عميقة بالمتفجرات التي جرت في مخيمي صبرا وشاتيلا الفلسطينيين ، في بيروت الغربية .

ولا يمكن ايجاد تفسير لسلوك اسرائيل العدواني الا في اطار مخططاتها الطويلة الأجل بشأن لبنان ، وأعني بذلك تجزئة لبنان والسيطرة على نهر الليطاني ، ونحن نطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الاسرائيلية في لبنان ، وفقا للقرارات ذات الصلة ، الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة .

ولا تزال أوغندا تعتبر أن لب صراع الشرق الأوسط هو قضية فلسطين . ولا يمكن للشرق الأوسط أن يعرف أى سلام الى أن ينجز الشعب الفلسطيني بصورة كاملة حقه في تقرير المصير وحقه في دولة خاصة به وكما سارعت اسرائيل الى قبول هذه الحقيقة ، كان ذلك أفضل لها ولجميع شعوب المنطقة .

وقد عبر السيد ا.ف. استون ، وهو كاتب أمريكي بصورة واضحة عن الطلق العالمي في مقال ظهر في صحيفة النيويورك تايمز في ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٢ تحت عنوان " عندما كانت تل أبيب بيروت " اذ قال :

" هل يمكننا نحن اليهود الاعتراف بصورتنا في مراتنا ؟ ألا يمكننا أن نستجيب لشعب شقيق أصبح مرة أخرى بلا ديار ، أولا في فلسطين ، والآن في لبنان ؟ اذا كانت هناك دولة يهودية في فلسطين ، فلماذا لا تقوم دولة فلسطينية هناك أيضا ؟ من ذا الذى يمكن أن يفهم أفضل منا أسى الفلسطينيين وتشردهم " .

واعترافا بهذه الحقيقة ، تؤكد أوغندا من جديد تأييدها الذى لا يتزعزع لشعب فلسطين ولمنظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد . ولنفس السبب ، نرحب بالمقرحات التى اعتمدها مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في فاس بالمغرب في الشهر الماضي ونؤيدها . ونحن نعتبر أن هذه المقرحات تتمشى بصورة كاملة مع مختلف القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن الموقف في الشرق الأوسط .

وفيما يتعلق بمسألة كوريا ، تؤيد أوغندا دائما رغبة شعب كوريا في اعادة توحيد شعبه جزيرة كوريا سلميا . وكنا دائما نرى أن تقسيم كوريا يعتبر ظلما ارتكب ضد شعب كوريا عن طريق التدخل الأجنبي . وينبغي أن نعالج هذا الظلم باعادة التوحيد المبكر والسلمي لشبه جزيرة كوريا بعيدا عن أى تدخل أجنبي . وبينما نحى البداية الايجابية التى شهدناها في بيان الشمال والجنوب في ٤ تموز/يوليه ١٩٧١ ، فاننا نرحب بصورة خاصة بالجهود التى تبذلها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صوب اعادة التوحيد السلمي لكوريا .

لا تزال الحرب المأساوية بين ايران والعراق تثير قلقنا البالغ . ونحن نرى أن استمرار هذا الصراع ليس في صالح شعب ايران أو شعب العراق . ونحن نناشد مرة أخرى طرفي هذا الصراع أن يتخليا عن طريق الحرب وأن يسويا خلافتهما بالوسائل السلمية .

ولا تزال أوغندا طسقة ازاء الموقف السيء في قبرص وأفغانستان وكموتشيا . ويتطلب ذلك كله حلولا سياسية تفاوضية . وينبغي أن تتاح الفرصة لشعوب هذه البلدان لتحديد مصائرها ، بعيدا عن أى تدخل خارجي .

اننا نعيش في حقبة نجد فيها أن أوجه التقدم التي أحرزت في العلم والتكنولوجيا قد وفرت لنا ترسانة كافية للقضاء على العالم خمسين مرة . والاكثر خطورة من ذلك أننا نعيش في حقبة نجد فيها الأمم التي تمتلك هذه الأسلحة الفتاكة للتدمير تظهر رغبة متزايدة في استخدامها لشن حروب نووية محدودة ويمكن احراز النصر فيها . وغنى عن الذكر ، أن مثل هذا الحديث يعتبر مصدرا لطق كبير لجميع البلدان والشعوب المحبة للسلم .

لقد تزايد طقنا بسبب اخفاق الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح في اعتماد تدابير لموسسة للقضاء على أخطار الحرب ووقف سباق التسلح وعكسه واعتماد برنامج شامل لنزع السلاح . لقد علقنا شعوب العالم آمالا كبيرة على نتائج هذه الدورة . ان الحشد الكبير الذي عقد هنا في نيويورك ابان هذه الدورة ، فضلا عن المظاهرات السلمية في جميع أنحاء العالم تأييدا لنزع السلاح هما رسالة واضحة معبرة عن استياء العالم ازاء سباق التسلح المطلق العنان والمطالبة بالسلم ومن ثم كان الاخفاق في اعتماد تدابير لموسسة للمفاوضات الفعالة من أجل نزع السلاح خيبة أمل عميقة لجميع الشعوب المحبة للسلم في أرجاء العالم . ويتعين أن يتحمل بصورة كاملة أولئك الذين أسهموا في النتيجة الوخيمة لهذه الدورة الآثار التي سوف تترتب على ذلك .

ونحن نعتقد أن الطريق المسدود الذي واجهه مفاوضات نزع السلاح سوف تكون له آثار سلبية في مجالات أخرى للتعاون الدولي . ومن ثم ، فانه من المهم أهمية قصوى أن تتوصل هذه الدورة للجمعية العامة الى الأساليب والسبل لتجاوز هذا الطريق المسدود . وفي هذا الشأن نهيب بالدول الكبرى أن تمارس ضبط النفس والمرونة وأن تبدي الارادة السياسية الضرورية دعما لقضية السلام .

اننا نجتمع في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية ، وتقرير هذا المؤتمر مطروح على الجمعية العامة . وتمثل امكانيات الفضاء الخارجي تراثا قيما ومشاركا للبشرية ويوفر الفضاء الخارجي فرصة فريدة أخرى للبشرية لاستكشاف

آفاقا جديدة لهدف مشترك وفوائد مشتركة . ويرى وفد بلادى أن استكشاف الفضاء الخارجى واستغلاله ينبغي أن يتما على أساس جهد تعاوني تحدده مجموعة دولية ملزمة من المبادئ والقواعد . وتستبعد متابعة الأهداف التعاونية والفوائد المشتركة تعزيز المصالح المتعارضة . ولهذا السبب ، يعترض وفد بلادى بشدة على اضعاف الصبغة العسكرية على الفضاء الخارجى . ونطالب بالالتزام الدقيق بمعاهدة ١٩٧٦ بشأن المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان الاستكشاف واستخدام الفضاء الخارجى .

ان الموقف على الجبهة الاقتصادية خطير أيضا . ان بلغت الأزمة الاقتصادية العالمية التي تتسم بين أمور أخرى بالانكماش والتضخم الجامح وارتفاع أسعار الفائدة والنزعة الحمائية في البلدان المتقدمة النمو من ناحية ، والتدهور الخطير في معدلات التبادل التجارى وزيادة المديونية الخارجية للبلدان النامية من ناحية أخرى ، أبعادا تشير القلق . لقد ازداد الموقف خطورة بسبب الطريق المسدود في المفاوضات الاقتصادية الدولية وسباق التسلح والتدهور الخطير في تحويل الموارد الحقيقية للبلدان النامية . وتعود جميع هذه العوامل بأثر معاكس على الاقتصاد العالمى بصورة عامة وتطور البلدان النامية بصورة خاصة .

والإضافة الى ذلك حدث تدهور خطير في روح التكافل والتعاون الدولى للتوصل الى حلول بناءة للمشكلات الراهنة . ان التأكيد الذى قدمته بصورة متزايدة بعض البلدان المتقدمة النمو على الترتيبات الثنائية على حساب التعاون المتعدد الأطراف قد أضر بصورة خطيرة على عمليات الوكالات المتعددة الأطراف وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى واقتصادات البلدان النامية .

وفي ظل هذه الظروف ، يظل بدء المفاوضات العالمية الشاملة من أهم البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وينبغي أن تتحقق الآمال التي يعلقها المجتمع الدولى على الجمعية العامة لكي تكفل تصحيح الاختلالات البنيوية في اقتصاد العالم الراهن ، دون مزيد من التأخير ، وكما ذكرنا من قبل ، فلقد ازدادت خيبة أطننا بسبب الافتقار الى التقدم في تنفيذ المقررات التي اعتمدها بالاجماع الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهي الدورة التي تم فيها الالتزام رسميا بالعمل من أجل انشاء نظام اقتصادى دولى جديد وهو التعهد الذى قدمناه جميعا . وبالتالي ، شهدنا باحساس من خيبة الأمل العميقة اخفاق الدورة العادية السادسة والثلاثين في كسر هذا الجمود في بدء المفاوضات العالمية الشاملة .

في هذا الصدد ترى أوغندا أن قرار الجمعية العامة ٣٤/١٣٨ الصادر في ١٤ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، والذي حظي بقبول المجتمع الدولي بأسره ، يعتبر أساسا سليما لبدء المفاوضات العالمية الشاملة . ونحن نناشد تلك البلدان التي تماطل أن تنضم الى توافق الآراء الخاص بضرورة الشروع المبكر في هذه المفاوضات . وينبغي ألا تمنعنا المشاكل الاقتصادية الراهنة من رسم طريق أكثر استقرارا ويمكن الاعتماد عليه بصورة أكبر للتعاون الاقتصادي المجدي من أجل التنمية .

وإذا لم يتم الشروع في الجولة للمفاوضات العالمية الشاملة على وجه السرعة ، فاننا نخشى أن تكون هناك صعوبات متزايدة في مفاوضات أخرى قادمة مثل التي ستتم في الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وفي الدورة الرابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . ان فشل أو نجاح الدورة السابعة والثلاثين ، سوف يحكم عليه في حقيقة الأمر ، بما اذا كان يمكننا أن نوجد الإرادة السياسية الكافية للتوصل الى التقدم نحو الشروع في المفاوضات العالمية الشاملة أم لا .

بوصف أوغندا بلدا من أقل البلدان تقدما ، فانها تعلق أهمية كبرى على برنامج العمل الجديد الطموس الذي اعتمد في باريس في العام الماضي بهدف وقف التدهور الاقتصادي للبلدان الأقل نموا . ونحن نعتقد أن سرعة تنفيذ هذا البرنامج ونجاحه يتطلبان احساسا أعمق بالالتزام بتركيز موارد لموسة للبلدان الأقل نموا ، من جانب البلدان المتقدمة خاصة ، والمؤسسات المالية الدولية ، ووكالات الأمم المتحدة .

وانه لعماء يظننا أشد القلق ، أنه لم يتم التوصل حتى الآن الى اتفاق بشأن المسألتين الخطيرتين المتلازمتين ؛ ألا وهما ، مسألة الأهداف الاضافية المالية المحددة والملائمة لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، ومسألة اقامة مؤسسة فرعية للطاقة بالبنك الدولي . ومع ذلك ، يحدونا الأمل في أن الجهاز الاستشاري الذي ورد في تسوية روما ، سوف يلقي الدعم الدولي اللازم لتعبئة التمويل ونقل التقنية الى البلدان النامية .

لقد قبلنا منذ وقت طويل ألا تكون التدابير الدولية للمساعدة سوى أمر معين ، ولا يمكن بل ولا ينبغي أن تكون بديلا للجهود التي تبذلها البلدان النامية ذاتها . وفي هذا الشأن

فاننا نشيد بالجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنفيذ برنامج عمل كراكاس . ان الجدية التي تتم بها اجتماعات بعض من مجموعة ال ٧٧ على المستوى القطاعي بشأن تنفيذ برنامج عمل كراكاس لمهي د ليل على أن روح كراكاس لا تزال تنمو وتتزايد .

ان أوغندا لا تزال ملتزمة بتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية بوصفه عنصرا أساسيا للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ووصفه أيضا وسيلة فعالة لتعزيز الاعتماد الجماعي على الذات للبلدان النامية . وفي افريقيا ، فاننا نحاول أن نعزز التعاون الاقتصادي وفقا لخطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية لافريقيا . ويتعين على المجتمع الدولي أن يساعد افريقيا فسي جهودها الرامية لتنفيذ خطة عمل لاغوس التي نأمل في أن تؤدي الى التكامل الاقتصادي للقارة في وقت مناسب .

لقد اتسم عام ١٩٨٢ بازدياد في الصراعات المسلحة ، وتصاعد في سياق التسلح ؛ واستمرار المنازعات الاقليمية المتفجرة ؛ وازدياد الاتجاه الاستعماري ؛ والتدخل الأجنبي المسلح وغير المسلح . كما أن تنافس القوى الكبرى الذي لا يكبح والسعي من أجل مناطق النفوذ مازال يغذي بؤر التوتر في العالم . وقد كان لهذا التوتر العالمي المتزايد أثر سلبي جدا على عمل الأمم المتحدة .

وفي ظل هذه الخلفية ، نحى الأمين العام ونشيد به لتقريره الجريء والطيب بشأن عمل المنظمة . ان أوغندا بوصفها عضوا في مجلس الأمن ، على علم تام بالاتجاه الذي أدى الى التآكل المستمر لسلطة مجلس الأمن وفعاليتيه . ويرى وفد بلادى أن تقرير الأمين العام يستحق البحث الرسمي من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة على حد سواء ، من أجل التوصل الى تدابير محددة لتحسين فعالية الأمم المتحدة .

لقد احتفلت أوغندا بالعيد العشرين لاستقلالها يوم السبت الماضي في التاسع من تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٨٢ . وبعد اسبوعين ، سوف يكون قد مر عشرون عاما على انضمام أوغندا للأمم المتحدة بوصفها العضو العاشر بعد المائة . وبهذه المناسبة التاريخية ، أوله أن أذكر بما قاله رئيس جمهورية أوغندا صاحب الفخامة الدكتور أ . ميلتون أووتسي من فوق هذه المنصة منذ عشرين عاما مضت فيما يتعلق بالموقف الدولي .

* انني لم أدرك تماما أن أوغندا تنضم للمنظمة في وقت تقف فيه البشرية في منعطف طرق بالنسبة لمصيرها ، حيث تعيد الدول العظمى تسليح نفسها بأكثر أنواع الأسلحة التي عرفت حتى الآن تدميرا ، وفي حين تقع هذه المنظمة العالمية بل والعالم بأسره فريسة للصراعات الأيدولوجية ، والآثار المستمرة للحرب الباردة ، وفي الوقت الذي توجه فيه الموارد الواسعة التي يجب أن تستخدم للتخفيف من البؤس البشري ، إلى الأسلحة النووية .

* واليوم ، يبدو العالم مظلما ، لكننا ، كعضو جديد ، ندعو الله ، ألا تؤدي هذه المشاهد المظلمة ، إلى الاقلال من ثقتنا في قدرة الأمم الأعضاء الممثلة هنا على أن تدرك أوجه قصور هذه المنظمة ، وأن تتعهد بثقتها في قدرتها بوصفها الأمل الإيجابي الوحيد لاستعادة السلم والتعقل فيما بين أمم العالم * . (A/PV.1158 ، الفقرتان ٩٥ و ٩٦)
ان هذه الملاحظات لا تزال وثيقة الصلة بنا حتى اليوم ، بل في الواقع ، أكثر انطباقا على العالم اليوم مما كانت عليه عام ١٩٦٢ . ونحن ندخل العقد الثالث من استقلالنا ، أود أن أؤكد من جديد ، باسم حكومة وشعب أوغندا ، التزامنا تماما بأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وإيماننا بإمكانية منظماتنا على أن تطور القدرة لانقاذ الأجيال الحاضرة والمقبلة من ويلات الحرب .

السيد نارندورب (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لمن دواعي سروري العظيم أن أضم صوت وفد سورينام إلى أصوات العديدين الذين قاموا بتهنئة السفير ايمري هولواي على انتخابه بالاجماع ليرأس مداولتنا في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان أن معرفته وخبرته سوف تبرهنان بالتأكيد على أنهما قيمتان هامتان لنجاح هذه الدورة ، لا سيما في وقت تواجه فيه المؤسسات الدولية ، مثل الأمم المتحدة ، أزمة خطيرة .
واسمحوا لي أن أعظم هذه الفرصة ، كي أعرب عن امتنان وفد بلادي ، لسلفه السيد عصمت كتاني ، على القيادة الماهرة التي أدار بها مداولات الجمعية في الدورات التي عقدت خلال توليه لمنصبه .

كما أود أيضا أن أشيد بالأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كويبار،
ذلك الأبن العظيم لشعب بيرو الشجاع ، لانتخابه لهذا المنصب الرفيع . ان بلدى يرى فيه
مثلا حقيقيا ومدافعا عن وحدة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي .

وأمام حقيقة أن أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي قد عملتا على تطوير تقليد للسلم لما يزيد على مائة عام ، فنحن على ثقة من أن انتخابه في هذا المنعطف التاريخي الهام سوف يسهم في تحقيق التقدم الدولي وقرار السلم .

اننا نوافق ، على ما أعرب عنه بجلاء العديد من المندوبين الموقرين الذين سبقوني في الكلام في المناقشة العامة بالدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، من حيث أن منظمتنا تتعرض لأزمة ثقة خطيرة . وفي نفس الوقت فاننا نلاحظ بارتياح أن هذه الدورة تحظى بأكثر نسبة حضور من جانب أسرة الأمم الأعضاء في هذه المنظمة .

وعلى أن نواجه الحقائق ، لقد كان الأمين العام صريحا غاية الصراحة في وصفه للأزمة الدولية الراهنة على المستويات السياسية والاقتصادية والتنظيمية . ونحن نضم صوتنا الى الأمين العام في مناشدته لجميع الدول الأعضاء بأن تستخدم كل الامكانيات الممكنة والفعالية اللازمة لتجهيز الأمم المتحدة لتتخطى ، ولزيادة فعاليتها لكي تواجه الأزمات الدولية الراهنة . وينطبق هذا النداء بصفة خاصة على أعضاء مجلس الأمن الذين يتحملون مسؤولية خاصة في استعادة السلم العاجل في مختلف مناطق العالم .

ان قضية التنبؤ بسلوك الأمم والتمسك بمبادئ وقواعد القانون الدولي هي التي يجب أن تقود جهودنا من أجل منع المجتمع الدولي من أن ينزلق الى مرحلة تتسم بالاستخدام الهدائي للقوة والنفوذ القسري .

وترى حكومة بلادي أن عدم المساواة الراهنة في توزيع المزايا الاقتصادية والسياسية هي من الممكن المشاكل التي نواجهها على المستويين القومي والدولي . وصورة أكثر تحديدا ، فان التقسيم الدولي الراهن للعمل وقرار أنظمة سياسية تعمل على الدعاية لها الدول التي مازالت لها سيطرة على دول أخرى ، قد أنشأ ، موقفا نرى فيه أن الحاجات الأساسية والمصالح البهيرة وآمال الجماهير تخضع لمصالح القوة التقليدية المصطفاة . لقد ألزمت سورينغام نفسها بأن تسهم في اطار قدراتها في وضع حد للظلم الراهن الصارخ على المستويين الوطني والدولي .

لقد أحرزت سورينام ، على المستوى الوطني ، تقدما كبيرا في تصور وتنفيذ نظام اقتصادي وسياسي يستند على مصالح ومشاركة الأغلبية من شعبنا . وقد تمسكت سورينام في قيامها بتحقيق ذلك بالمبادئ الأساسية للديمقراطية . ونحن نعتقد أن المشاورات والاسهام وسيطرة القطاعات العريضة من شعبنا هي أفضل الضمانات للوصول الى بناء أمتنا ، في بلد نرى فيه على الأقل أن ست جماعات عرقية من مختلف أرجاء العالم قد تجمعت مع بعضها ابان العصر الاستعماري . وعلاوة على ذلك ، فاننا نبذل جهودا جادة من أجل جعل هذه الوحدة أداة قوية للتنفيذ الفعال للبرامج الانمائية .

ونحن نتبع في سياستنا الدولية استراتيجية توجه نحو تحقيق أقصى قدر ممكن من التنوع والتعاون الانمائي والتضامن مع القضايا العادلة للبلدان النامية . اننا نفعل ذلك تمسكا بمبادئ عدم الانحياز . ونحن نكسبر ، في هذا الصدد ، التزامنا الكامل بالمبادئ الأساسية لهذده الحركة مثل السيادة الوطنية ، وتقرير المصير ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وقبول مبدأ الجماعة في العلاقات الدولية .

وفضلا عن ذلك ، فان حكومة بلادي ترى أننا يجب أن نواصل تكثيف العلاقات المألوية والتكنولوجية والتسويقية مع البلدان النامية الأخرى ، وأن ننضم الى جهود العالم النامي في مطالبت باعادة هيكلة العلاقات بين الشمال والجنوب من أجل تهيئة التوازن الدولي الذي يمكن أن يدافع عن قضية السلم والتنمية .

ومع مراعاة حقيقة أن عملية تصفية الاستعمار الدائرة في سورينام ترتبط ارتباطا وثيقا مع الفهم الواضح لمشاركتنا نفس المصير مع أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي ، فاننا نشارك في جميع الساعي التي ترمي الى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع بلدان منطقتنا .

وفيما يتعلق بالآثار التي ترتبت على الأعمال التي قامت بها الأرجنتين من أجل استعادة سيادتها على جزر الماليفيناس ، فاننا نتفهم موقف بعض دول الكاريبي الشقيقة ، الا أن هذه الأعمال تمثل جزءا فقط من تجربة الماليفيناس . لقد أوضحت لنا قضية الماليفيناس بجلاء أن الدول الغربية ، رغم المعاهدات القائمة ، قد اتخذت موقفا اجماعيا ضد دولة شقيقة في أمريكا اللاتينية ، ولم يقتصر

هذا الاجماع على الاجراءات الاقتصادية ذات الطبيعة الاجبارية ، بل امتد الى الأعمال العسكرية والسياسية والدبلوماسية .

وتشعر حكومة بلادي أن هناك درسا هاما يجب أن يستفاد من هذه التجربة . فقد برهنت الحقائق على أنه من المهم بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبية أن تطرح خلافاتها جانباً وأن تضم صفوفها في وضع وتنفيذ برامج واضحة تهدف الى تحقيق التعاون الاقتصادي والسياسي . وترحب حكومة بلادي بادراج هذه المسألة على جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة . واننا نأمل أن يتضح موقف بناء وأكثر فعالية في المداولات الخاصة بانهاء الاحتلال الاستعماري لجزر المالديف ، حتى يتم بذلك تصحيح الظلم الذي عانى منه شعب الأرجنتين على مدى سنين عديدة . ان حوض الكاريبي يمثل منطقة قلق خطيرة ، وقد أصبحت لها طبيعة متفجرة . ولا يسعنا الا أن نعود للقضايا التاريخية لهذا الموقف ونتعرف على الحالة العامة للفقر المدقع لأغلبية الشعب الذي يتناقض بصورة صارخة مع ثروة الأقلية . وهذا الموقف يؤدي في حد ذاته الى العنف والسلب الحرب الأهلية .

وفي هذا الصدد ، فان اعتبار التنافس بين الشرق والغرب في المنطقة المصدر الأساسي للصراع ، هو أمر يعمل على تشويه الجوانب الحقيقية للمشكلة . ان الموقف الراهن في السلفادور ، في اطار حوض الكاريبي ، يعد دليلاً على التوتر المتزايد الخطير نتيجة الخسائر في الأرواح البشرية وللكساد في التنمية .

وتحذ حكومة بلادي لذلك كل مقترحات السلام المشتقة من التحليل الأساسي لهذه المشكلة . وتدين سورينام كل تدخل خارجي ، أي كانت طبيعته ، في الشؤون الداخلية للسلفادور . ونحن ندعو الدول الأطراف المتنازعة في هذا الصراع الداخلي الى أن تنتهج طريق الحوار الفعال لوقف العنف السائد . ان شعب السلفادور هو وحده الشعب الذي يستطيع أن يقدم حلاً جوهرياً أساسياً لمشاكله الاقتصادية والسياسية . وأي تدخل خارجي ، سواء كان حقيقياً أو مزيفاً ، يمكن أن يؤدي الى تعقيدات اضافية على الموقف الراهن ويخدم في النهاية مصلحة الدول الأجنبية ، ويعوق مصالح

أغلبية شعب السلفادور . وتتعهد حكومة بلادي بتأييد كل الجهود الاقليمية لتهيئة جو
يجرى فيه الحوار .
ان مبدأ الحوار السلمي يجب ألا يطبق فقط على الموقف الداخلي للدول فرادى ، بل
يجب أن يطبق أيضا من أجل ايجاد حل للمشاكل التي نشأت بين الدول الشقيقة فسي
أمريكا اللاتينية .

وتدعو حكومتي كل أعضاء اتحاد دول أمريكا اللاتينية والكاريبي الى أن تمتنع عن استخدام القوة أو التهديد بها وألا تلجأ الى التدابير الاقتصادية ذات الطابع الالزامي من أجل ايجاد حلول للمشاكل التي ليس لها صلة بالعلاقات بين شعوبنا ، ولكنها تستمد جذورها من التاريخ الاستعماري والامبريالي للقارة .

ان دول أمريكا اللاتينية والكاريبي يجب ، في رأينا ، أن تتهج الطريق الحكيم للتسوية السلمية للنزاعات من أجل الحماية والابقاء لسجلنا الممتاز كمنطقة سلام .
يتعين علينا أن نواجه حقيقة أن التطورات العالمية تمثل صورة كئيبة ، فالأزمات الاقتصادية الحالية بالاضافة الى سباق التسلح قد تخضت عن مواقف متفجرة خطيرة في مختلف الأقاليم .
ان المأساة التي نشهدها منذ ما يربو على ربع قرن في الشرق الأوسط قد تطورت مؤخرًا الى سلسلة من الأحداث روعت الضمير البشري .

ولا يستطيع المرء ، حتى اذا ما تحلى بأقصى قدر من الحكمة في تناول هذه المشكلة المعقدة ، الا أن يلقي باللوم على دولة اسرائيل لهذه الحالة المضطربة . وبينما تعبر اسرائيل من آن لآخر عن الرغبة في العيش في سلام مع جيرانها ، فقد طبقت بصورة منتظمة خلال الأشهر الماضية سياسة عدوانية وصلت ضد مبادئ وقواعد القانون الدولي ، وصفة خاصة ، ضد سلامة أراضي جيرانها .

وأود في هذا الصدد أن أذكر ، بين أمور أخرى ، بضم الأراضي السورية في مرتفعات الجولان ، وأعمال الجيش الاسرائيلي الاستفزازية والقمعية ضد المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية المحتلة ، وقطاع غزة ، ومؤخرًا ، انتهاك الحدود اللبنانية ، الذي أدى الى مذبحه راح ضحيتها الآلاف من الفلسطينيين العزل رجالًا ، ونساءً ، وأطفالًا . وقد تلقت هذه الجريمة ضد الانسانية ما تستحقه من ادانة عالمية ، ليس فقط لأولئك الذين ارتكبوا هذا العمل الوحشي ولكن أيضًا لهؤلاء الذين يشروا ارتكاب هذه الجريمة النكراء .

من الواضح أن تحقيق هدف السلم الدائم في الشرق الأوسط يتطلب أكثر من مجرد اعتماد القرارات من جانب هذه الجمعية وغيرها من المحافل الدولية . وان مصير القرارات المتعددة التي

اعتمدتها الأمم المتحدة والتي تتعلق بهذه القضية برهان على أن هذا النهج فيركاف . وسوف يتطلب الأمر بذل أقصى ما يمكن من جهود من جانب المجتمع الدولي بصفة عامة لوضع حد للأحداث المساوية المستمرة . وان أعضاء المجتمع الدولي الذين هم في موقف يسمح لهم بممارسة الضغط على أطراف الصراع يضطلمون بمسؤولية خاصة في هذا المقام .

تلاحظ حكومتى بارتياح أن هناك توافقا متزايدا في الآراء . وسوف يبقى أي حل للنزاع في الشرق الأوسط عقبا دون أن نأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة . ويسعدني أن ألاحظ العدد المتزايد للبلدان التي تتمسك بهذه المبادئ الأساسية لحل مشكلة الشرق الأوسط . فضلا عن ذلك ، يعرب وفد بلادي عن ارتياحه لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه خلال مؤتمر قمة فاس بشأن التسوية السلمية المقترحة لمشكلة الشرق الأوسط هذه .

لقد رفضت غالبية المتكلمين السابقين بجلاء وأدانت احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، من جهة ، وعدوانها على الدول المجاورة ، من جهة أخرى . ولا نستطيع الا أن نوافق على هذا الموقف . وفي رأينا ، أن تطبيق السياسات العنصرية من جانب جنوب افريقيا ليس مجرد حالة من العنف ترتكبها الأقلية ضد الأغلبية ، ولكنه يرقى الى حد احتقار وازدراء للشعب الذي يعيش في ظل هذا النظام ، كما يعتبر تعبيرا واضحا عن الاستغلال الاقتصادي للغالبية العرقية في ذلك البلد . لذلك يرى وفدنا أن السياسات الداخلية لجنوب افريقيا وموقفها ازاء الدول المجاورة لا يمكن أن يعالجها المجتمع الدولي بفعالية ، بصفة عامة ، والبلدان المتقدمة النمو بصفة خاصة ، الا بتطبيق تدابير دولية تؤدي الى اعادة هيكلة أساسية في اطار نظام جنوب افريقيا الاقتصادي والاجتماعي .

فيما يتعلق بوجود القوات الأجنبية في أفغانستان ، يكرر وفدنا تأييده لمقررات الجمعية التي تدعو الى انسحابها . كما أن تأييدنا للتسوية السياسية لهذه القضية على أساس قرار الجمعية العامة ٣٤ / ٣٦ لم يتغير .

وفيما يتعلق بالحالة في شبه جزيرة كوريا ، يطالب وفدنا مرة أخرى كلا الطرفين ببذل

كل الجهود الممكنة لتعزيز الوفاق بين الشمال والجنوب عن طريق الحوار من أجل تحقيق التوحيد السلمي لهذا الوطن المقسم .

وما يشير قلق حكومتنا العظيم أنه لم يحرز الا تقدم ضئيل لحل مشكلة كمبودشيا . ويحدونا الأمل في أن تعالج الأطراف المتنازعة هذه المشكلة على أساس العبادئ الأساسية التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة .

وفضلا عن ذلك ، نعرب عن خالص أملنا في أن بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا يمكنها أن تتعاون مع بلدان الهند الصينية المعنية ، لايجاد حل مقبول لهذه المشكلة لكي تجعل منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة سلم ، واستقرار وتعاون .

في اطار سلسلة الأحداث التي ألقا بظلالها على الحياة وموقف الأمم المتحدة خلال العام الماضي ، فان فشل الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة بشأن نزع السلاح يعتبر أمرا بارزا وقد أثار قلقا خطيرا بالنسبة لمستقبل الاستقرار والسلم العالميين .

ولا يزال سباق التسلح مستمرا بمعدل لم يسبق له مثيل . ويرى وفدي أن عدم تحقيق تقدم ملموس في محاولتنا لوقف هذا النشاط الخطير المكلف سوف تترتب عليه آثار ضارة بصورة متزايدة على اتجاه الدول نحو تسوية منازعاتها عن طريق الوسائل السلمية ومن ثم تجعل من صيانة السلم عملية أكثر صعوبة بالنسبة للأمم المتحدة .

ونحن نعتقد أن توفر كميات ضخمة من الأسلحة مسؤول عن الاستخدام المتكرر للقوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية . ولسوء الحظ أن العديد من الدول لا تزال تعتقد أنها يمكن أن تتوصل بصورة أفضل لضمان ما تعتبره مصالحها عن طريق القوة العسكرية ، بدلا من أن تعتمد على الوسائل السلمية .

وعلى الرغم من حق الدول فرادي في أن تتخذ التدابير الضرورية للدفاع عن سلامة أراضيها ، لا يمكننا الا أن ندين زيادة سباق التسلح الذي يمثل حلقة مفرغة . ان الدول ، بدعوى حماية المصالح المحلية المزعومة ، تستنزف نفس الموارد الضرورية لخلق ظروف ملائمة للسلم والتقدم المحليين

والعالميين ، وتستنزف الموارد المالية والطبيعية والبشرية التي نحتاجها كثيرا للتنمية . وقد برهن التاريخ الحديث على أن استخدام العنف بين البلدان النامية قد أضر بالبلدان المعنية وأضعف بدرجة خطيرة من قدرتها على التنمية المستقلة .
ولهذا فإننا نرى أن البلدان النامية ينبغي أن تحجم عن أية مشاركة في سباق التسلح وينبغي أن تمارس بصورة جماعية الضغط على الدولتين العظميين الرئيسيتين وغيرها من الأمم القوية لوقف سباق التوترات لكي تهرر بصورة مزيفة استمرار سباق التسلح .
ونؤكد من جديد التزام سورينام بكل المحاولات الاقليمية والدولية من أجل نزع السلاح .

منذ الكساد الاقتصادي الكبير لم يشهد الاقتصاد العالمي ما يشهده اليوم من زعزعة وتمزق حادين مطردى النمو . ومصرف النظر عن مستويات التنمية أو الهياكل الاقتصادية لمختلف الدول ، فان التوسع الاقتصادي تباطأ بصورة ملحوظة على المستوى العالمي . ان الموقف الذي يواجه البلدان النامية قد اتضح ، ضمن أمور أخرى ، في زيادة البطالة ، وفي ارتفاع معدلات التضخم والتدهور الخطير في معدلات التبادل التجاري ، وازدياد العجز في الحسابات الجارية وفي مدفوعات خدمة الدين .

ان انخفاض أسعار السلع الأولية بالمقارنة بالتكلفة المتزايدة للواردات الصناعية لم يؤثر بدرجة خطيرة على العملية الانمائية في العديد من البلدان النامية فحسب ، بل انه أيضا أثر بصورة ملموسة على الاحتياجات الأساسية لشعوب تلك الدول .

في اطار الموقف الاقتصادي الدولي الحالي ، نعتقد أنه من الملح ، ومن المهم أن تبدأ جولة المفاوضات الشاملة في ميدان المواد الأولية والطاقة والتجارة والمال . وترى سورينام أن القرار ١٣٨/٣٤ الذي قررت به الجمعية العامة بدء المفاوضات العالمية الشاملة يتضمن مجموعة مناسبة من العناصر التي نحتاج اليها لتناول الهيكل الاقتصادي الدولي الراهن حتى نحقق نظاما اقتصاديا مستقرا ومطردا وعادلا .

من الواضح أن العلم والتكنولوجيا أداتان أساسيتان في عملية التنمية . لذلك من المؤسف أن تواجه البلدان النامية في عالم اليوم باحتكار المنجزات العلمية والتكنولوجية . وما زالت قلة من الدول والشركات عبر الوطنية تسيطر على المعرفة العلمية والتكنولوجية .

وفي هذا الشأن ان وفد بلادي يرى أنه من الضروري لأي ترتيب ثنائي أو متعدد الأطراف في ميدان المال والاستثمار سواء كان خاصا أو عاما أن يتضمن شروطا تتناول نقل العلم والتكنولوجيا للملائمين لمستوى التنمية في البلدان النامية . ان بلدان العالم الثالث ، من ناحية أخرى ، تواصل وضع وتنفيذ البرامج التي يمكن أن تسهل نقل التكنولوجيا فيما بينها .

ان المشكلات العالمية المتصلة بالأزمة العالمية في العالم تتطلب تقييما محكما وجهدا منسقا للوصول الى النتائج التي نحتاج اليها بالحاح .

اننا نلاحظ أن هناك اتجاهين هامين في مجال الاستثمارات من أجل التنمية . ففي المقام الأول نرى ميلا للتحول عن المعونة المتعددة الأطراف الى المعونة الثنائية . وثانيا ، نجد أنه في مجال المعاهدات الثنائية ، تتم بالتدرج الاستعاضة بالاستثمارات عن طريق المؤسسات المالية الخاصة ، عن نهج التعامل ما بين حكومة وأخرى . وترى سورينام أن هذه الاتجاهات ضارة بالتنمية في الدول المتلقية للأسباب التالية .

أولا ، انها تضعف التكامل الاقليمي الذي يعتبر أمرا حيويا لقوة المساومة الدولية لتلك الدول في مواجهة الدول الصناعية . ثانيا ، انها تخلق جوا يواتي تدابير ذات طبيعة قسرية تؤثر تأثيرا خطيرا على قدرة البلد على تنمية نفسه سياسيا أو اقتصاديا . ثالثا ، فيما يتعلق بالتأكيد على الاستثمارات الخاصة ، فان البلدان النامية رأت بالممارسة أنه من المستحيل تقريبا اجتذاب المستثمرين الأجانب في مجال برامج البنية الأساسية ، والبرامج الاجتماعية ، التي تعتبر ضرورية للنمو الاقتصادي المطرد والمستقر . ونتيجة لذلك فان الاستثمارات اللازمة للتنمية الصناعية أو التجارية لا تتشبع مع التخطيط الشامل للتنمية .

اننا نؤيد المزيج من المعونات الثنائية والمتعددة الأطراف مع التأكيد على المعونة المتعددة الأطراف . ومع ذلك فحتى تصبح المعونة المتعددة الأطراف فعالة فاننا نصر على ادخال تغييرات ملموسة على القواعد والاجراءات التي تسترشد بها هذه المؤسسات المتعددة الأطراف . وتتشل الخطوة الأساسية في هذا الشأن في التغيير الأساسي في هيكل التصويت القائم بما يسمح للبلدان النامية بالمشاركة الأكبر في عملية اتخاذ القرار في هذه المؤسسات الدولية . ان معظم البلدان النامية تواجه مشكلة الديون الأجنبية الضخمة . وفي هذا الصدد نؤكد على تنفيذ الجزء "ب" من القرار ١٦٥ لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي يتناول اعادة التفاوض بشأن ديون البلدان النامية .

وبوصفنا دولة صغيرة نامية ، وتجارتها محدودة ، ان سورينام حساسة ازاء التقلبات في التجارة مع شركائنا التجاريين الرئيسيين . ان رفاهيتنا ، شأننا شأن العديد من البلدان النامية الأخرى ، تعتمد بدرجة كبيرة على التصدير لمنتجات أولية قليلة نسبيا . والتحسين النوعي والكمي لصادراتنا يشكل هدفا في برامج التصنيع الطموح ويمتص قدرا كبيرا من رأس المال .

وسواء أخذنا في الاعتبار وضعنا التجاري الحالي أو التحسن المنشود فإن البلدان النامية تواجه أزمة متزايدة في السوق العالمية . وتتميز هذه الأزمة بصورة أساسية بازدياد التدابير الجماعية من قبل الدول الصناعية . وللقضاء على هذه الحواجز التجارية فإن دور مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة يجب أن يوجه نحو مهام معيارية جديدة مثل وضع القواعد التي لا تعيق وصول البلدان النامية الى الأسواق الدولية والتي لا تعطل قدرة هذه البلدان على تنظيم أسواقها الداخلية . ويناشد وفد بلادى بقوة إعادة النظر في المؤسسات الاقتصادية الدولية .

ومن غير أن تلبين جهودنا في العمل من أجل التوصل الى اتفاقات تجارية أكثر عدالة وانصافا في العلاقة بين الشمال والجنوب ، من المهم أن ندرس تكثيف التجارة بين البلدان النامية كجزء لا يتجزأ من الاجراءات الجماعية لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

ان حكومة بلادى ترى أنه في العلاقات الاقليمية ودون الاقليمية والثنائية ، يجب بذل الجهود لتركيز الامكانيات التجارية واكتشافها واستغلالها فيما بين البلدان النامية . وفي هذا الصدد من المهم أن نتخذ نهجا عمليا لمحاولة الوصول الى مجالات معينة للتجارة . وترى حكومة بلادى أن القطاع الخاص في البلدان النامية يمكن أن يوفر بداية ممتازة لتوسيع العلاقات التجارية وتعميقها .

ان المفاوضات الخاصة بقانون البحار ، التي استمرت حوالي عشر سنوات ، قد انتهت في ٣٠ نيسان /ابريل من هذا العام باعتماد أكثر الاتفاقيات طموحا في التاريخ . وهذه الاتفاقية التي ترمي الى تنظيم كل جوانب النشاط البشرى في المحيطات ، والى دعم قرار الجمعية العامة باعتبار قاع البحر ميراثا مشتركا للبشرية ، أصبحت الآن معدة للتوقيع الرسمي عليها .

ويمكننا أن نتوقع من هذه الاتفاقية الأمن الشرعي والثقة وامكانية الاعتماد عليها ، وهي أمور تمنع الفوضى في منطقة قاع البحر الدولية كما تمنعها في غيرها . ومن المؤسف أن يخفق المؤتمر في الوفاء بهدفه الخاص باعتماد الاتفاقية بالاجماع . وفي هذا الموقف ، وهذا العدد الكبير من الدول الصناعية التي أخفقت في مساندة معاهدة قانون البحار ، ضعفت امكانية تطبيق هذه المعاهدة ، وبالتالي مركزها في القانون الدولي .

ونحن نرفض أى تدبير منفصل تقوم الدول المصنعة الكبرى بموجبه باقتسام موارد قاع البحار فيما بينها . لذلك ، فنحن نؤيد تأييدا كاملا البيان الذى أدلى به رئيس مؤتمر قانون البحار للصحافة يوم ٣ ايار/مايو من هذا العام ، والذى أوضح فيه أنه ينبغي أن يطلب من الجمعية العامة أن تلتزم الرأى الاستشارى من محكمة العدل الدولية بشأن قانونية التعديين خارج الاتفاقية اذا ما شرعت شركات التعديين في عمليات التعديين بموجب تشريع من طرف واحد أو اتفاق محدود الأطراف .

ونرحب بالبيان الأخير للاتحاد السوفياتى الذى يفيد بأنه سوف يوقع الاتفاقية ، وناشد على جناح السرعة ، الدول التى رفضت أو التى لم تلزم نفسها بالاتفاقية ، على أساس اعتبارات أيد يولوجية جامدة قائمة على فلسفة السوق الحرة أو لأسباب أخرى ، أن تكون أكثر واقعية وأن توقع على الاتفاقية عندما تقدم لممثلي الحكومات في جامايكا في وقت مبكر من شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام .

ورغم كل المشاكل المعقدة ، يمكن النظر الى الاتفاقية على أنها أكبر خطوة في العلاقات الدولية منذ انشاء الأمم المتحدة ، ونحن نثمن البلدان النامية ، نأمل في أن تكون الاتفاقية خطوة رئيسية نحو تحقيق النظام الاقتصادى الدولى الجديد الذى نتطلع اليه منذ فترة طويلة . ولذلك فاننا ندعو الى أن تكون هناك ارادة صادقة وتعاون من الدول المصنعة ، التى لا يمكن دون جهودها ومن بين أشياء أخرى ، اقامة نظام للاستفادة من التراث المشترك للبشرية . ان عدم تعاون الدول المصنعة الكبرى سوف يبرر فقط الاستنتاج بأن الارادة السياسية لصياغة التطورات الاقتصادىة فوق الخطوط المتساوية في سياق الحوار بين الشمال والجنوب لا تزال بعيدة المنال .

وسوف أنتقل الآن الى عدد من القضايا الانسانية والاجتماعية . وفي رأينا أن دورة الجمعية العامة هذه سوف تحتاج الى أن تولى مزيدا من الاهتمام لمشكلة الذين أجبروا على الهرب من ديارهم . ومما لا شك فيه أن آثار حرب عام ١٩٨٢ في لبنان ، سوف تزيد من تركيزات اللاجئين الرئيسية والأشخاص المشردين التى حدثت نتيجة للصراعات الاقليمية خلال السنوات القليلة

الماضية . وان تركيزات اللاجئين الكبيرة في باكستان والسودان والصومال وبلدان جنوب شرقي آسيا لا تزال تبعث على القلق ، انه في معظم الحالات لم يتحقق سوى تقدم بسيط بشأن ترتيب عودة اللاجئين الى ديارهم .

اننا نتوقع أن المناقشات التي ستتم في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة بشأن وضع المرأة ، سوف تركز على المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم انجازات عقد الأمم المتحدة للمرأة ، والذي سيعقد في عام ١٩٨٥ ، ولا يسعنا هنا الا أن نشيد بالعمل الطيب الذي قام به الصندوق الطوعي لعقد الأمم المتحدة للمرأة في أوساط النساء الريفيات والفقيرات .

انها لحقيقة معروفة جيدا ، أن الغالبية الساحقة من السكان المعوقين في العالم تعيش في البلدان النامية ، حيث تعتبر مشاكل الموارد والافتقار الى الأفراد المدربين تدريباً كافياً عقبة كأداء في طريق التقدم . ولذلك ، فان وفد سورينام يأمل في وضع برامج لمساعدة المعوقين يتمخض عنها نقل التكنولوجيا والموارد الى البلدان النامية .

ان وفدي يتطلع بلهفة الى تقرير مرحلي بشأن تنفيذ برنامج الاجراءات والأنشطة الذي يعده الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة ومنظمات الشباب الدولية ، ولا سيما في ضوء العام الدولي للشباب ، المخطط له في عام ١٩٨٥ . لأن البطالة المتزايدة بين الشباب من أعضاء مجتمعاتنا تسبب لنا قلقاً كبيراً . وتحاول حكومتي أن تعطي أولوية قصوى لحل مشاكل الشباب .

وعندما نتحدث عن الشباب لا ينبغي لنا أن نغفل الشيخوخة . ورغم أن سورينام لم تغفل من الآثار المعاكسة لانكماش الاقتصاد العالمي ، فانها تتخذ تدابير تقدمية لتحسين حالة المسنين في مجالات الصحة والسكان والرفاه الاجتماعي . ويتم عمل الكثير من أجل توفير طب الشيخوخة وأنواع التدريب الأخرى بمساعدة المنظمات الدولية .

اننا نشعر بالسعادة ازاء اقرار خطة عمل فيينا الدولية في الجمعية العالمية للأمم المتحدة المعقودة مؤخراً بشأن المسنين . ونعرب عن الأمل في أن تكون هذه الخطة هادياً للسود

الأعضاء في تناول المشاكل المتزايدة بسرعة والمتعلقة بالأشخاص الطاعين في السن في جميع أنحاء العالم . وأود أن أؤكد التزام حكومتي بقضية المسنين ، لأنه لا يمكن لدولة ما أن تسمي نفسها مجتمعا متقدما ان لم تحترم المسنين وتحميهم وتساعدهم وتكرمهم .

لقد دخل النظام الدولي مرحلة جديدة ، ولا يوجد في التاريخ شيء يوازي تكثيف العلاقات الدولية . وفي الوقت ذاته ، فاننا نجد أن الأزمات السياسية والاقتصادية والمؤسسية التي نواجهها تجنح الى احباط مسعانا من أجل خلق عالم يكون فيه التكافل والنهج الجماعي من الأمور ذات الفائدة المشتركة والمقبولة على الصعيد العالمي . وترى حكومتي أنه يمكن أن يحل التفاؤل محل الانهزامية اذا ما عدنا الى المبادئ الأساسية والدوافع التي أدت الى انشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ .

ولا تزال أهداف السلم والتنمية تخفق عاليا فوق راية منظمنا . ونحن نطالب جميع الدول الأعضاء بأن تؤيد الأمين العام في جهوده الرامية الى تهيئة الأمم المتحدة وتجهيزها بغية تمكين هذه المنظمة العالمية من التغلب على الأزمات الراهنة . وكما فعلنا في عام ١٩٧٥ فان حكومتي تجدد تعهدنا بالتمسك بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة .

السيد موبن (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن أتقدم بالتهاني الخالصة باسمي ونياية عن وفد بلادى للسيد هولاي وأن أعرب عن ارتياحنا البالغ لتوليهِ رئاسة الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان هذه الجمعية حينما اختارته استلهمت صفاته العظيمة التي اتسم بها عمله الدبلوماسي المجيد . وكذلك فان الجمعية العامة تحيي العمل النشط الذي تقوم به ، في اطار منظمة الأمم المتحدة ، بلادها جمهورية هنغاريا الشعبية التي ترتبط معها بلادى بعلاقات وثيقة من الصداقة والتعاون .

ومن المفهوم ان كم يشاطر وفد غينيا - بيساو في تقدير الجمعية العامة لحنكته الكبرى ومعرفته التامة بالشؤون الدولية ، وتختبط لآفاق التعاون معه في البحث عن حلول للمشاكل العديدة التي تؤثر على العلاقات الدولية .

واسمحوا لي أن أعرب عن تقديرى لسلف السيد هولاي ، سعادة السيد كتاني ، للتفاني والحكمة والكفاءة التي أبدتها خلال العام المنصرم . ان جهوده الدؤوبة وعمله الدائم لخدمة مجتمع الأمم قد سمحت لمنظمة الأمم المتحدة بأن تسجل ، في نضالها من أجل السلم ، نتائج مرضية ، وذلك خلال فترة عصيبة في الحياة الدولية .

وأود باسم بلادى ، جمهورية غينيا - بيساو ، أن أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن تهنئتي لسعادة السيد خافيير بيريز دى كوبيار لانخابه لمهمته السامية بصفته أميناً عاماً لمنظمتنا .

ويسعدني أكثر أن أعرب له ، خاصة أن هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها من فوق هذا المنبر ، عن شكرنا الحار لاسهامه القيم في حل العديد من المنازعات والمشاكل التي تهدد السلم والأمن الدوليين .

وأود ، من جانب آخر ، أن أعرب له عن التقدير السامي لحكومة جمهورية غينيا - بيساو ، للتقرير الممتاز الذي قدمه لنا . ان هذا التقرير يشكل ، في نظرنا ، ابداعاً حقيقياً حيث أنه يعكس بطريقة شجاعة وثاقبة ، الاهتمامات الرئيسية للمجتمع الدولي بأسره .

ان الأمين العام يقترح علينا نهجاً موضوعياً محدداً لتحسين هياكل وعمل منظمتنا ، وفي نفس الوقت يقترح علينا تدابير يمكنها أن تؤدي الى دعم منظمة الأمم المتحدة ، واعطائها

الطابع الحقيقي لمنظمة عالمية يمكن لجميع شعوب العالم وبلدانه ، دون تمييز ، أن تلمسب الدور الواجب عليها في نضال الانسانية من أجل الحفاظ على السلم والحق في التنمية .
ان حكومة جمهورية غينيا - بيساو ، من جانبها ، لن تدخر أى جهد في سبيل تحقيق هذه الأهداف .

ان أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة تبدأ هذا العام في جو عصيب . ان العنف ، والحرب ، واحتقار المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ، والانتهاك المستمر للمعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية ، وأعمال الابداء التي يسقط ضحيتها آلاف البشر والتدمير الكبير للموارد المادية ، تشكل في نفس الوقت ، الى جانب المشاكل العديدة الأخرى ، اطارا خطيرا تجرى فيه مناقشاتنا .

ان العالم المستاء قدم الوهدا المحفل صدى سخطه ازا الفظائع التي ارتكبها الجيش الاسرائيلي في لبنان . ان المجتمع الدولي قد أعرب عن نفوره المطلق ازا المذابح التي وقّع ضحيتها اللاجؤون الفلسطينيون في مخيمي صبرا وشاتيلا . ان الجمعية العامة ، حينما كرست دورة استثنائية طارئة لهذه الأحداث المأساوية التي تذكربالأيام الحالكة السواد في التاريخ المعاصر ، قد أرادت بشكل رسمي أن تعرب عن استنكارها وشجبها لهذه الأعمال البربرية ومن قاموا بها .

ان اسرائيل حينما سمحت بقيام مذبة لآلاف اللاجئيين الفلسطينيين ، وحينما هيات الظروف لهذا العمل الحقير من أعمال الابداء ، انما تعد مذبة أمام الرأي العام الدولي في جريمة من أبشع الجرائم التي ارتكبت ضد الانسانية .

ان غزو لبنان والقصف الهائل لبيروت الغربية ، قد أوضحا بجلاء للعالم أن اسرائيل يمكن أن تقوم ، في سعيها المجنون الى تحقيق القوة ، بأبشع أنواع العدوان لخلق جو من الرعب في المنطقة واخراج العرب من أراضيهم بصورة نهائية .

ولكن كان على اسرائيل أن تعي دروس التاريخ ، وهي دروس حديثة تماما . ان السوان المعاناة المفروضة على الشعب الفلسطيني البطل بدلا من أن تنهك قواه ، قد كشفت عن قوته الحقيقية وشجاعته ، واصراره ونضجه السياسي . النضج السياسي الذي يكرس ، دون شك ، تمثيل

منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرير وطنية تجسد التطلعات العميقة للشعب الفلسطيني الشقيق في مجوعه وتقوده كفاحه التحرري .

وأود ، في هذا المحفل ، أن أحيي القيادة النشطة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وبصفة خاصة رئيسها ياسر عرفات ، على الشجاعة والحيوية والاصرار العنيد على النضال التي أبدته في مواجهة الازمة المؤسسة من قبل دولة اسرائيل رغم عدم التناسب في الوسائل التي يستخدمها الطرفان .

ان شعب وحكومة غينيا - بيساو يؤكد ان لشعب فلسطين الشقيق تضامنها الاكيد ودعمها الكامل له في نضاله المشروع من أجل ممارسة حقوقه الوطنية ، ومن أجل تأكيد حقه الثابت في الوجود وفي انشاء دولته الخاصة به .

ان حق ناميبيا في الاستقلال ، الذي نادينا به لعدة سنوات ، والذي يقدم الشعب الناميبى من أجله العديد من الضحايا ، ويخوض النضال بقيادة منظمة سوابو ، الممثل الشرعي والوحيد ، يتعرض للخطر مرة أخرى بسبب المناورات التعويقية التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا العنصرى .

لقد حان الوقت لأن يرد الذين صاغوا خطة الأمم المتحدة من أجل تسوية مشكلة ناميبيا ، على السياسة الماكيافيلية لنظام بريتوريا الذي يود الاحتفاظ بناميبيا الى الأبد خاضعة لجنوب افريقيا .

ولن يقبل الشعب الناميبى ، ولن تقبل افريقيا ، نظاما دستوريا عميلا يكرس حكم الادارة العميلة التي تستهدف خدمة المصالح الاقتصادية والجغرافية السياسية لنظام الفصل العنصرى ، وهذا هو ما يجب أن نفهمه وأن نعنيه . ان غاد بريتوريا واصرارها الظاهر على احباط الخطة من أجل ايجاد تسوية للمسألة الناميبية ، مما يعرض للخطر المبادئ الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن ، ينبغي أن يحفز حلفاءها على ابداء الواقعية والاعتراف بأن وجود نظام استعماري محتضر لا يمكن أن يضمن مصالحها على المدى الطويل .

ان عدم الاستقرار الذي يحتفظ فيه النظام العنصرى لجنوب افريقيا بالجزء الجنوبي من القارة الافريقية ، والعدوان المتكرر ضد جمهورية أنغولا الشعبية ، وجمهورية موزامبيق الشعبية ودول خط المواجهة الأخرى ، يجب أن تدفع المجتمع الدولي الى الاضطلاع بشكل أكثر فعالية بمسؤولياته ، والى الاهتمام بشكل أكبر بموقف الحرب المستمرة في جمهورية أنغولا الشعبية بسبب احتلال جزء من أراضيها على يد نظام الفصل العنصرى .

ومن الخطأ ، بل والخطير في نفس الوقت ، أن نعتقد أن الأمر يتعلق بمشكلة غير ضارة فالحقيقة هي أن جمهورية أنغولا الشعبية هي التي تتحمل الوطأة العظمى من ذلك ، على الرغم من أن ذلك التزام تقبله مجمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، بتقديم العون الضرورى السى مناضلي سوابو في كفاحهم العادل من أجل الاستقلال وكرامة الشعب الناميبي .

ومن غير المحتمل أن نرى مزاعم بعض البلدان في قيامها بالربط بين مسألة استقلال ناميبيا ووجود القوات الكوبية الدولية في جمهورية أنغولا الشعبية . ان هذا الموقف يشكل في الواقع تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة ، ويتناقض مع حق كل دولة في أن تختار بحرية نظامها السياسي والاجتماعي وأن تقره في سيادة تامة ، سياستها الداخلية والخارجية .

ان رؤساء دول البلدان الافريقية التي تتحدث باللغة البرتغالية قد رفضوا في المؤتمر الأخير الذي انعقد في بايا هذا التناول للمشكلة وأعربوا بوضوح عن تضامنهم الأكيد مع شعب ناميبيا وشعبي أنغولا وموزامبيق في نضالهم العادل من أجل الحفاظ على استقلالهم الوطني والدفاع عن سيادتهم وعن السلامة الإقليمية لدولهم .

ان هذا المؤتمر كان مناسبة كذلك بالنسبة لجمهورية غينيا - بيساو للتأكيد ، مع الدول الشقيقة الأخرى المشاركة ، على دعمها الكامل لمناضلي المجلس الوطني الافريقي في نضالهم البطولي من أجل احترام الحقوق الأساسية المعترف بها لكل كائن انساني ، ومن أجل بسزوغ نظام ديمقراطي في جمهورية جنوب افريقيا .

ان التحرير الكامل لافريقيا شرط مسبق لتحقيق تنميتها . ولهذا فان الدول الافريقية المستقلة في مجملها قد تعهدت بأن تسهم في التصفية الكاملة للاستعمار في افريقيا . ان منظمة الوحدة الافريقية منذ انشائها شكلت اطارا سياسيا لهذا الالتزام التاريخي .

ان معظم الدول الافريقية ، اليوم أعضاء في الأمم المتحدة ، قد استمدت القوة السياسية الضرورية من أجل القيادة المظفرة لنضالها من أجل التحرر الوطني من المبادئ الرئيسية الواردة في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية التي تعهدت هذه الدول باحترامها بكل دقة . وهذا يفسر الدعم السياسي ، والمادى والدبلوماسي الذى نعمت به من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية .

ان الصعاب الحالية التي تواجه منظمة الوحدة الافريقية نشأت عن الضرورة الملحة من جانب جميع الدول الافريقية المستقلة لأن تبرز في أعمالها الالتزام الذى قطعتة على نفسها بالدخول في نضال ضد كافة أشكال السيطرة وأن تؤيد نضال جميع الشعوب من أجل تقرير المصير والاستقلال .

وإذا كانت غينيا - بيساو قد أكدت تأييدها لاستقلال الشعوب ونضالها من أجل التحرر الوطني فذلك لأنها تنوى الوفاء بالالتزامات التي وافقت عليها بحرية والتي تشكل القواعد الأساسية التي تقوم عليها منظمة دولية ننتمي إليها جميعا . ان حق الشعوب في تقرير مصيرها ، المعترف به من قبل المجتمع الدولي برمته ، لا يزال هو المبدأ الأساسي الذي تنطوي عليه السياسة الخارجية لبلدنا .

وإن نعترف بالجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية وندعم نضالها العادل من أجل تحقيق الاعتراف بسيادتها ، فنحن بذلك نستلهم مبادئ وقرارات الامم المتحدة ، ونعمل على اساس احترام المبادئ التي ألهمت أولئك الذين أسسوا منظمة الوحدة الافريقية . ان الشعوب الافريقية ، في نضالها من أجل استعادة مكانتها في مجتمع الامم ، والاعتراف بالدور الذي يمكن لها ان تضطلع به في الحياة الدولية ، قد حققت النضج السياسي الذي يسمح لها بأن تحل المشاكل الخاصة بها . وفي نظرنا فان المشاكل الحالية التي تحيط بمنظمة الوحدة الافريقية انما هي مشاكل خطيرة ولكنها رغم ذلك يمكن تذليلها . فالدول الافريقية تدرك ضرورة الحفاظ على منظماتها التي ، رغم العديد من العقبات ، استطاعت الاحتفاظ بطابعها الوحدوي وتعبئة قواها من أجل انجاز الاهداف السامية المتمثلة في التحرر الوطني والتنمية . ونحن مقتنعون انه بفضل حسن النية من كافة الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية فانها سوف تستطيع أن تجد حلا لمصاعبها الحالية على اساس المبادئ التي وردت في ميثاقها ، وأن تضع في الاعتبار المصالح العليا للشعوب الافريقية . وأنا مقتنع بان هذه المبادئ سوف توجه الجهود التي بدأتها لجنة الوساطة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمبدولة لايجاد حل سلمي للمنازعات التي تجرى بين بعض الدول الأعضاء في المنظمة .

أود كذلك ان اتحدث عن الموقف القائم في القرن الافريقي حيث يجب على منظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولي برمته ، ان يقوموا بعمل سريع من اجل توفير الظروف الملائمة للمفاوضات بين الاطراف في النزاع .

ان بلادى كانت دائما تختار طريق المفاوضات وذلك من اجل ايجاد حل للمنازعات

بين الدول . ولهذا فاننا نشجع حكومة جزر القمر والحكومة الفرنسية لمواصلة جهودهما وذلك من اجل ايجاد حل سريع لمشكلة جزيرة مايوت والسماح لها بالانضمام مرة اخرى الى جزر القمر .

وبالمثل فاننا نؤيد جهود جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وذلك من اجل اعادة التوحيد السلمي للوطن الكوري . وهكذا فان المجتمع الدولي مدعو الى ايجاد المناخ الملائم من اجل مواصلة المفاوضات التي لا غنى عنها من اجل هذا الغرض .

لقد أعربنا مرارا وتكرارا عن قلقنا العميق حيال الموقف الأسوأ القائم في تيمور الشرقية والذي كان موضع تحليل دقيق من جانب رؤساء الدول المتحدثين بالبرتغالية خلال مؤتمر قمتهم الاخير . ويجب علينا ان نلاحظ اليوم انه رغم الالتزامات التي قطعتها منظمة الامم المتحدة على نفسها باعادة الحقوق المغتصبة لشعب الموير لم يحدث اي تقدم في هذا الشأن منذ الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . فشعب الموير لا يزال يعاني من هول الاستبداد ومن ضم اراضيه الوطنية من قبل القوات المحتلة الاندونيسية . وان مجلس الامن ، بعد العدوان الاندونيسي مباشرة ، اذان بشكل واضح هذا الاجراء الذي يخالف المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي ، ولا تزال هذه المسألة التي تستحوذ على انتباهه ، لم يجد لها حلا الا على اساس الاحترام الدقيق لحق شعب الموير في تقرير المصير والاستقلال ، طبقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . لذلك فان جمهورية غينيا - بيساو ترحب باعلان حكومة البرتغال - وهي الدولة القائمة بالادارة في تيمور الشرقية - بانها سوف تقوم بكل ما تستطيع القيام به من اجل تحقيق هذا الهدف الذي يجب على المجتمع الدولي برمته المشاركة فيه . ونؤكد مرة اخرى تضامننا الاكيد مع شعب الموير في نضاله العادل بقيادة طليعته حركة فريتيلين .

انه رغم الجهود المتجددة للامين العام والمجتمع الدولي من اجل ايجاد حل على اساس تفاوضي لمسألة قبرص لا نجد اي حل ملموس امكن التوصل اليه حتى الان . وذلك يدعونا الى ان نعرب من جديد عن قلقنا حيال استمرار هذه المشكلة ، وان نعرب عن املنا في القيام بسرعة باتخاذ عمل وذلك لكي نقرب من المواقف ونسمح للطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية

بالعيش في سلام ووثام وانسجام والحفاظ على الاستقلال والوحدة والسلامة الاقليمية في قبرص ذات الطابع غير المنحاز .

ان مبدأ عدم الانحياز كما تعرفون لا يزال حجر الزاوية للسياسة الخارجية لجمهورية غينيا - بيساو . ولهذا فان حكومة بلادى تؤيد كافة جهود حركة عدم الانحياز للحفاظ على وحدتها وانسجامها ، هذا الذى هو الضمان الوحيد لدعم قدرتها على العمل من أجل السلم والامن الدوليين . ولذلك نرى انه من الضرورى أن نأخذ بعين الاعتبار الموقف السياسي الخطير القائم حاليا ، لكي نؤكد من جديد على المبادئ الأساسية لسياسة عدم الانحياز ، خاصة مبدأ عدم التدخل ، وحل المنازعات سلميا . وانطلاقا من هذا السياق نعيد نداءنا لاشقائنا في العراق وايران من أجل ايجاد حل سلمي للصراع القائم بينهما وذلك لصالح كل من الشعبين المعنيين ، ولصالح منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز والمجتمع الدولي برمه .

ان المنازعات والتوترات العديدة التي ذكرت في هذا المكان يمكن أن نتجنبها وان نسويها لو ان اعضاء المجتمع الدولي التزموا بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وعدم التداخل ، والحل السلمي للمنازعات .

ان الموقف السائد في جنوب شرق ، وجنوب غرب اسيا يمثل سببا جديدا للقلق بالنسبة الى غينيا - بيساو . وفي نظرنا ، انه من الضرورى حتى يمكن الحفاظ على السلم والاستقرار في هذه المناطق ان نشرع في عملية تفاوضية حيث يمكن لروح التفهم ، ومصالحة الشعوب المعنية ان تسود وذلك من اجل توفير المناخ الضرورى لممارسة كل شعب في هذه المناطق ، حقه في تقرير المصير بحرية ، والحفاظ على سيادته وسلامته الاقليمية ، وذلك بمنأى عن التدخلات الخارجية .

وفي رأينا ينبغي اتباع نفس هذا النهج في العلاقات الدولية فيما يتعلق بالموقف في امريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي .

ان الازمة الحالية في العلاقات الدولية انما ترجع بدرجة كبيرة الى استمرار مناخ عدم الثقة السائد بين الدول ، وترجع كذلك الى سباق التسلح المحموم ونتائجه المنطقية مثل

الزيادة في عدد المناطق العسكرية ، والقواعد العسكرية ، واقتناء وصناعة الاسلحة المتطورة والفتاكة . ومن الواضح ان الحل النهائي والشامل لمشكلة نزع السلاح ، والذي سوف يسمح لنا بدرء التهديدات الخطيرة التي تواجه العالم ، لا يرتهن فقط على عدد قليل من اعضاء المجتمع الدولي ، اياً كانت قوتهم الاقتصادية والعسكرية على الصعيد الدولي . ونحن ، مع الاغلبية العظمى للمجتمع الدولي مقتنعون أيضاً بأن الحل الذي نامله جميعاً لا يمكن أن يتم إلا من خلال العمل المتضام لكافة شعوب العالم .

ان تفاقم الازمة الاقتصادية العالمية هو النتيجة المنطقية للخلل الهيكلي ، ولوجود المظالم في العلاقات الاقتصادية الدولية . ان روح التعاون الاقتصادي ، التي كانت أملاً كبيراً للمجتمع الدولي وللدول النامية على الاخص ، خلال العقود الأولى بعد الحرب العالمية الثانية ، قد ضعفت ضعفاً خطيراً . ومن الواضح أن مثل هذا الاتجاه يتناقض مع الاهداف المنبثقة عن اعلان وبرنامج العمل بشأن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وتلك المنبثقة عن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث . ان هذه الظاهرة لها نتائج خطيرة مثل العجز المزمن لميزان مدفوعات الدول النامية ، والتردى المستمر لمعدلات التبادل التجاري . فالصعوبات التي تواجهها بلدان العالم الثالث في الوصول الى الأسواق المالية الدولية ، وفي الحصول على التقنيات المطلوبة ، والضغط المتزايدة المقترنة بالعون المالي والتقني ، كلها مشاكل اضافية تواجهها الدول النامية . ان تطبيق مبادئ مثل التدرج والانتقائية والتفرقة من قبل الدول المتقدمة النمو في علاقاتها مع الدول النامية ، يشكل كذلك عقبة في سبيل النهوض بالتنمية الاقتصادية للدول النامية ويزيد من تعقيد أمر دفع خدمات الدين الخارجي والوفاء باحتياجات هذه الدول مما تستورده من غذاء وطاقات وسلع مصنعة . ان اضافة طابع الديناميكية على عملية المفاوضات العالمية الشاملة في هذا الصدد يمثل ضرورة ملحة بالنسبة للدول النامية وللدول الصناعية على السواء . ان جمهورية غينيا - بيساو ، التي تنتمي الى مجموعة الدول الأقل نمواً ، لم تنج من الآثار الضارة الناشئة عن الموقف الاقتصادي الدولي الحالي . ان السياسة الجديدة للتنمية التي ستعمل حكومتها من اجلها ، تستهدف اساساً خفض هذه الآثار وذلك باستخدام كافة

الوسائل الدولية والخارجية المتاحة من اجل النهوض بالتنمية في كافة القطاعات الاقتصادية ، وبصفة خاصة القطاع الزراعي ، والنهوض بتنويع وزيادة الانتاج حتى يمكن ضمان الاكتفاء الغذائي الذاتي .

ان خلل ميزان المدفوعات في غينيا - بيساو ، وزيادة الدين الخارجي ، وارتفاع نسبة التضخم ، وما يترتب على الارتفاع المستمر في اسعار السلع المصنعة واسعار الوقود ، وانخفاض اسعار المواد التصديرية كنتيجة لتردى معدلات التبادل التجاري ، واعتمادنا المتزايد على المعونات الخارجية ، هي المشاكل الاساسية التي تواجهها غينيا - بيساو ، والتي تبرر التدابير التي اتخذتها حكومتنا في اطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية .

وفي هذا الاطار ، تم وضع برنامج لتحقيق الاستقرار الاقتصادى والمالى ، كما اتخذت الاجراءات اللازمة لعقد مؤتمر مقدمي القروض خلال النصف الأول من ١٩٨٣ لتشجيع تنفيذ خطة الأربع سنوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان المجتمع الدولى ، عن طريق وكالاته وصكوكه ، يتعين عليه أن يضطلع بمسؤولياته ازاء تردى الموقف الاقتصادى الدولى والزيادة المطردة في عدم المساواة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وذلك من اجل ضمان تمتع كل الشعوب بحق التنمية .

ان التكافل فيما بين ام العالم يجعل هذه الخطوة هامة ويجعل من الضرورى خوض نضال الانسانية جميعها من أجل الحفاظ على قيمها المشتركة .

وفي هذا السياق نضمن مفهوم الارث الانسانى المشترك الذى تطور خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، ونقدر أهمية اعتماد الأغلبية العظمى من المجتمع الدولى لاتفاقية تشكل بصفة رسمية النظام القانونى الدولى وتحدد ، من بين أشياء اخرى ، نظام اعالي البحار والمحيطات وقاع البحار .

اننا نامل ان تشارك كل البلدان في التوقيع على الاتفاقية التى سيتم وضعها فى جامايكا هذا العام . وبذلك تخلع على ذلك الصك القانونى بعد ادوليا .

هناك القليل من النقاط التى اردت ان اتقدم بها الان . ان جدول الاعمال يوضح مرة اخرى ، من خلال عدد محدد من البنود المدرجة فيه ، مدى خطورة الموقف الدولى .

اننى لا أستطيع الاشارة الى كل هذه البنود . ومع ذلك ، فان المناقشة العريضة التى جرت منذ بداية مداواتنا الصريحة ، توضح عزم الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة على ان تسهم فى ايجاد حل لهذه المشاكل .

ان التدابير المقترحة كثيرة ، وكذلك الوسائل المتاحة لنا من أجل الحفاظ على السلم والامن الدوليين . ويجب ان نعمل معا لتحقيق ذلك .

فى توجهنا لهذه الجمعية فى كل عام نأتى ومعنا تصميم حكومة جمهورية غينيا - بيساو على العمل من أجل ايجاد الحلول للمشاكل التى تؤثر على العلاقات الدولية . وبذلك فاننا نود ان نعرب ، مرة اخرى ، عن اقتناعنا التام بان بقاء الانسانية وتقدمها انما يعتمدان

على الجهود التي ستبذلها الدول الاعضاء في الامم المتحدة لتنفيذ المقررات التي اتخذتها
منظمتنا ، ويعتمدان ايضا على التزامها باحترام المبادئ الواردة في الميثاق التي وافقت
عليها طواعية .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠